

بيان صحفي

حول موضوع اليوم الدراسي الذي ينظمه مجلس المنافسة يوم 28 /10/ 2019

بفندق سوفيتال بالجزائر

"إشكالية المنافسة في سياق الاقتصاد الرقمي"

بعد ما يقارب العشرين سنة من التطور اصبح الاقتصاد الرقمي ، وسيلة لتعزيز النمو، الانتاجية و التنافسية بين المؤسسات و البلدان.

كما يؤثر طابعه الشمولي على جميع القطاعات الاقتصادية.

فهو يقترن بثورة صناعية جديدة تخص كل الميادين :الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و الثقافية.

كما يحقق الانتقال الرقمي ميزات كبيرة للمؤسسات التي لديها استعدادا لتقبل التغيير. و نتيجة لذلك إزالة الطابع المادي للمسافات و العوائق قصد تمكين هذه الأخيرة من ولوج أسواق معينة.

بالإضافة إلى ذلك ، فان الآثار المترتبة عن شبكة استغلال البيانات على نطاق واسع تميز الاقتصاد الرقمي حاليا. كما يهدف الاقتصاد الرقمي الى تركيز الأسواق ، غير أن الابتكار قادر على اضعاف وضعية الهيمنة و ذلك في أية لحظة.

إن الاقتصاد الرقمي خاضع لتأثيرات الشبكة ، وهذا يعني أن نوعية الخدمة تعتمد على مدى جودة و امتداد الشبكة ، و بالتالي على عدد المستعملين.

من هنا ظهرت هذه المنصات الضخمة « قاعدة البيانات » التي تمكن الهواة و شبه المحترفين من الحصول على زبائن في ظروف حسنة و آمنة و أن تقدم لهم خدمات ذات جودة عالية قد تفوق أحيانا الخدمات المقدمة من طرف المهن التقليدية.

كما يمكن لقاعدة البيانات لمنصات الوساطة أن تلعب دورا (مثل تطبيق اوبير Uber لنقل الأشخاص).

كذلك يقوم الاقتصاد الرقمي بتعديل هيكلي على مستوى توزيع المناصب ويفرض بصفة خاصة تحديات جديدة لقانون العمل.

فعلى صعيد تطبيق قانون المنافسة ، تعتبر الأدوات التقليدية لهذا القانون مكيفة لأجل المكافحة الفعالة لسوء استغلال وضعية الهيمنة ، غير أن تشخيص مثل هذه الوضعيات يصبح معقدا بسبب الاقتصاد الرقمي و ذلك

علما بقيام هذا الاقتصاد على أساس الأسواق « المزدوجة الأوجه أو المتعددة الأوجه » و على استغلال البيانات الكبيرة.

و أخيرا ، تقوم المؤسسات الرقمية الكبرى بالتنافس فيما بينها ، بالتنوع المستمر و ذلك بخلق أسواق جديدة للاستفادة من هذه الميزات و التي تجعل من تأكيد وضعياتهم المهيمنة أكثر صعوبة.

و على صعيد آخر و مع تطور الاقتصاد الرقمي يتم طرح إشكالية البيانات و حمايتها ، فينتبين أن العديد من الأسواق الرقمية لا تقدم أسعارا واضحة. فمن الممكن وصفهم بالأسواق "المجانية" غير أن الزبائن يقومون بالدفع من خلال بياناتهم الشخصية. فهنا يتعلق الأمر بالعبارة التي أصبحت مفهوما اقتصاديا جديدا يتوجب على سلطات المنافسة إدراجها ضمن تحليلاتهم للسوق وهي: " أسواق دون أسعار نقدية".

و هذا يقتضي أيضا من سلطات المنافسة تركيز اهتمامها على عوامل المنافسة الأخرى فيما عدا السعر: الحق في اختيار النوعية و الابتكار.

فعلى سبيل المثال عندما تقوم مؤسسة ما بشراء بيانات أو بجمعها من زبائنها ، يتم استخدام هذه المعطيات أحيانا كأصل أو ادخال .

عندما تشكل معالجة المؤسسة للبيانات الشخصية بعدا لجودة الخدمة – وحينما يكون الزبائن على دراية بذلك – فعلى قانون المنافسة أن يكون منيقظا لأي تدهور يمس النوعية بهذا الشأن.

قد يؤدي اشتداد المنافسة أيضا بالمؤسسات إلى المنافسة على بعد "البيانات الشخصية". و على العكس فان قابلية نقل البيانات - كما نصت عليه اللوائح الأوروبية الجديدة مؤخرا – تهدف إلى تمكين الأفراد من تعزيز أفضل للمنافسة بين الموردين.

مع إن الاقتصاد الرقمي في تطور مستمر، إلا انه يشهد تأخرا في مجال عرض الخدمات الرقمية في الجزائر. و يعود هذا الوضع بصفة خاصة إلى القوانين التنظيمية القطاعية الصارمة و إلى قلة تناسب الهياكل التمويلية.

في الواقع فان التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري يكاد يكون منعدما ، غير أن التمويل البنكي فضلا عن صعوبته البيروقراطية ، ليس متاحا للمؤسسات الناشئة.

كما يتجسد هذا في ضعف مستوى تطور الاقتصاد الرقمي، الذي تم شرحه بوضوح من طرف الأستاذ فراح احمد من المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات لباب الزوار: « تمر الجزائر بمرحلة انتقال رقمي و ليست في مرحلة تحويل رقمي يعني الرقمي في الانتقال الرقمي تحويل النظام التناظري إلى الرقمي. غير أن الرقمي في التحويل الرقمي يعني استعمال التقنيات الرقمية لتسيير المداخل، تحسين النشاطات و خلق بيئة خاصة بالأعمال الرقمية ، أي بالاقتصاد الرقمي بعبارة أخرى ».

وعليه ، فمن الضروري جعل جملة القوانين التنظيمية القطاعية في الجزائر ملائمة للابتكار الرقمي وذلك بإعطاء حق تجريب أنماط جديدة للأعمال.

هنالك أيضا رهان آخر يتلزم مع الاقتصاد الرقمي و الذي يتمثل في تعديل الأطر القانونية المتعلقة بالمنافسة، بحماية المستهلك و حماية البيانات كما هو الحال بالنسبة لبعض البلدان (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الجنوب الشرقي لآسيا).

و عليه ينبغي مراجعة قانون المنافسة لمنع التعسف في استغلال وضعياتهم المهيمنة من طرف قاعدة البيانات و ضمان وصول جميع المؤسسات إلى الأسواق بصفة عادلة و منصفة.

تكيف الإطار القانوني من اجل وقاية و مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة في سياق الاقتصاد الرقمي مما أدى بالبلدان المتضررة المذكورة أعلاه إلى مراجعة المفاهيم و معايير تعريف و تحليل السوق الرقمي.

ففي إطار تكييف قوانين المنافسة المعمول بها ، تمت مراجعة تقييم وضعيات الهيمنة ، التجميعات الاقتصادية (إدماج- اقتناء) ، السلوكيات التعسفية (التسعير الافتراضي لإقصاء المنافسين، التمييز ضد الزبائن.....الخ).

من جهة أخرى قام الخبراء المختصين في هذا المجال بتحديد الرابط الموجود بين القوانين المتعلقة بالمنافسة و تلك المتعلقة بحماية البيانات و حماية المستهلك التي يجب ان تكيف بدورها لمواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها الاقتصاد الرقمي.

بصفة عامة ، سواء فيما يخص السلطات العمومية أو متعاملي الاقتصاد الرقمي و سلطات المنافسة ، فإنه يوصى بالتالي:

إرساء الحق في إجراء التجارب للمؤسسات الرقمية المبتكرة ، التي تخوض مجال الاقتصاد الجديد .

تطوير إمكانية نقل البيانات في جميع القطاعات و إنشاء آليات توثيق للأفراد الراغبين في ذلك.

و أخيرا ، منح الموارد البشرية و التقنية اللازمة لسلطات المنافسة للقيام بالتحقيقات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي.
